

## بابُ البيوع وما شاكلها الربا

### Chapitre des transactions commerciales et ce qui est similaire

#### Le ribâ

[قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾. والبيع هو نقل ملك ذات بعوض. ويلزم بالكلام وبكل ما يدلُّ على الرضا] كمعاطاة الثمن والمثمن [ولو لم يفترق المتبايعان<sup>1</sup>] على المشهور، فليس لأحدهما الفسخ بعد انعقاده. [وأما الربا فهو لغة الزيادة، وهو في اصطلاح الفقه نوعٌ من البيوع حرّمه الله، وهو من أكبر كبائر الذنوب<sup>2</sup>] فيجب على من قبض أزيد من رأس ماله أن يرُدَّ الزائد إلى ربه إن أمكن<sup>3</sup>، وإلا تصدق به نيابةً عن ربه. [قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَالمِلْحُ بِالمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ] أي كلٌّ منهما مقبوضٌ دون

<sup>1</sup> عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كلُّ واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يفترقا إلا بيع الخيار، رواه مالك وقال عقبه: وليس هذا عندنا حدٌّ معروفٌ ولا أمرٌ معمولٌ به فيه. فقدم الإمام عمل أهل المدينة على الحديث.  
<sup>2</sup> عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجتنبوا السبع الموبقات قالوا يا رسول الله ما هي؟ قال الإشراف بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات، متفق عليه.

<sup>3</sup> في العنينة كتاب الجامع السابع في المال الحلال يُسببُهُ الحرام: "قال ابن القاسم قال مالك قال ابن هُرْمُزٍ عَجَبًا للمرء بيزقه الله المال الحلال ثم يُجرّمهُ من أجل الریح اليسير حتى يكون كهُ حرامًا". قال محمد ابن رشد في البيان: "ليس على ظاهره بأنه يُجرّم عليه جميعه ولا يحل له منه شيء لأن الواجب عليه فيه بإجماع العلماء أن يرُدَّ الریح الذي أرى فيه إلى مَنْ أَخَذَهُ منه وَيَطِيبُ له سائرهُ لقول الله عز وجل ﴿وَإِنْ تَبْتِغُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسَ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، وإنما معنى قوله حتى يكون كهُ حرامًا أي حتى يكون كهُ بمنزلة الحرام في أنه لا يجوز له أن يأكل منه شيئًا حتى يرُدَّ ما فيه من الربا لأنه إن أكل منه قبل أن يرُدَّ ما فيه من الربا فقد أكل بعض الربا لإختلاطه بجميع ماله وكونه شائعًا فيه. وكذلك على قوله لا يجوز لأحد أن يُعامله فيه ولا أن يقبل منه هبةً لأنه إذا عامله فيه فقد عامله في جزء من الحرام لكونه شائعًا فيه. وهذا هو مذهب ابن وهب من أصحاب مالك، وهو استحسان على غير قياس لأن الربا قد ترتب في ذمته وليس متعينا في عين المال على الإشاعة فيه، فعلى ما يوجب القياس تجوز معاملته فيه وقبول هبته، وهو مذهب ابن القاسم. وحرّم أصبغ معاملته فيه وقبول هبته وهديته وقال من فعل ذلك يجب عليه أن يتصدق بجميع ما أخذ، وهو شذوذ من القول على غير قياس وباللغة التوفيق". فرجح ابن رشد قول ابن القاسم لقياسه الریح على الدين مثلا لعله كونهما مُرتبَّين في الذمة، وأبطل قولي ابن وهب وأصبغ للإجماع على وجوب ردِّ الریح وعدم إشاعته في المال، فلا يجوز أن يُقاس المال الربوي بالماء النجس لعله الإشاعة كأن يقال مثلا أن ابن وهب يقول بتطهير المال بإزالة الربا منه كما يطهر الماء بإزالة النجاسة، أو يقال أن أصبغ يرى حرمة المال لتشؤبه بالربا كما يحرم استعمال الماء المتغير بالنجاسة.

تأخير [فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمُعطي فيه سواء]<sup>4</sup>. وكان الربا الجاهلية في الدين، فإذا حلَّ أجله ولم يقضه المدينُ أخَّره ربُّ الدين إلى أجلٍ آخرَ بشرط أن يُرْبِي [أي يزيد] له المدينُ في قدر الدين.

وكذا لا يجوز في عصرنا الربا في الفلوس [أي كلَّ عملةٍ ليست ذهبًا أو فضةً كالْيُورُو يُباع باليورو] قياسًا على الذهب والفضة [لأن علة تحريم الربا فيها غلبة الثمنية على المشهور في مذهب الإمام مالك، وقيل الثمنية مطلقًا. ولذا كره الإمام مالك الربا في الفلوس لأنه كان الغالب في التعامل بين ناسٍ وقتئذٍ الذهب والفضة، فلم يحكم بتحريم الربا في الفلوس لنقض علته فيها، ولم يقل أيضًا بإباحته للقول بأن علة الربا مطلق الثمنية، فتوسَّط مُراعاةً لِلْعَلَّتَيْنِ معًا وقال بالكراهة الربا في الفلوس. أما في زماننا فيحرم الربا فيها لأنها صارت الغالب في التعامل.

[وبعض أجناس الطعام رَبَوِيٌّ كالبُرِّ والشعير] المنصوص في الحديث السابق [وما يُقاس عليه من الحبوب] وهو السُّلْتُ والذُّرَّةُ والدُّخْنُ والأُرْزُ [والقَطَّانِي] السبعة: الفُولُ والحِمِّصُ والبَسِيلَةُ والثُّرْمُسُ واللُّوبِيَا والعَدَسُ والجُبَّانِ، [والتمر وما يقاس عليه من الثمر وهو الزَّيْبُ، وكاللحم أيضًا بجامع علة الاقتيات] الثَوْتُ ما تقوم به بُنْيَةُ الإنسان [والادِّخَارِ. كذلك لا يجوز الربا في الإدام] وهو ما يكون مُصْلِحًا للقوت [كالمالح] المنصوص في الحديث [وما يُقاس عليه] كالثَّوْمُ والبَصَلُ والفُؤْلُ، [فلا يجوز بِنَيْعِ الجنس الواحد منه بجنسه إلا مثلًا بمثل] وَزَنًا أو كِيْلًا [يدًا بيد. والشراب] من عَسَلٍ وَخَلٍّ [كذلك إلا الماء وحده] فيجوز التَّفَاضُلُ فيه وبيعه إلى أجل. [وما اُخْتَلَفَ من تلك الأجناس فلا بأس بالتفاضل فيه يدا بيد].<sup>5</sup>

والقَمْحُ والشَّعِيرُ والسُّلْتُ كالجنس الواحد في الزكاة وما يَحِلُّ وَيَحْرُمُ من البَيْعِ<sup>6</sup> فيجوز بيع أحدها بآخر تماثلًا مناجزة، وإلا فحرام. [واختلف قول مالك في أنواع القَطَّانِيَّةِ والمشهور أنها في البيوع أجناس، ولم يختلف قوله في زكاتها أنها جنس واحد. وأنواع

<sup>4</sup> رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري.

<sup>5</sup> عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد، رواه مسلم وأحمد.

<sup>6</sup> عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال به ثم اشتر به شعيرا فذهب الغلام فأخذ صاعا وزيادة بعض الصاع فلما جاء معمر أخبره بذلك فقال له معمر لم فعلت ذلك انطلق فردّه ولا تأخذ إلا مثل بمثل قال وكان طعامنا يومئذ الشعير قيل له فإنه ليس بمثله قال إني أخاف أن يضارع، رواه مسلم. أي أخاف أن يشابهه فيكون كالمثال.

الزبيب [كأسوده وأحمره [جنس، فيجوز بيع نوع منه بآخر متاثلا فقط. ولا يجوز بيع الزبيب بالعنب، لا مثلاً بمثل ولا مُتفاضلاً] لأنه لا يتأتى التماثل فيه لأن الرطب إذا يبس قد يكون أكثر من اليابس أو أقل منه أو مثله، والجهل بالتماثل كتحقق التفاضل فلا يجوز. [وأشهر أنواع التمر جنس<sup>7</sup>. ولا يجوز بيعه بالزبيب<sup>8</sup>. ولحوم الأنعام والوحش جنس، ولحوم الطير كله جنس، ولحوم دواب الماء كله جنس، فلا يجوز بيع اللحم بالحيوان من جنسه<sup>9</sup>] لتحقق التفاضل. [وشحم الجنس الواحد كلحمه.

وجميع الألبان جنس] فلا يجوز التفاضل بينها ويجوز التماثل [وأشهر الجنس جنس فيجوز بيع بعضها ببعض متاثلا ما لم يكن أحدهما يابس والآخر رطب لتحقق المزابنة] أي زيادة أحدهما على الآخر لأنها مصنوعان من اللبن ولا يجوز التفاضل فيه [وأشهر السمن جنس كذلك] فيقال فيه ما قيل في الجبن. [ولا يجوز بيع بعض هذه الأجناس الثلاثة ببعض لما فيه من المزابنة المؤدية إلى التفاضل] فيكون بيعاً ربوياً.

[والربا ضربان: ربا الفضل أي الزيادة، وربا النساء أي التأخير، فهما موجودان في ربا الجاهلية، ويحترمان فيما ذكر من الأطعمة. ومن ربا الفضل فقط بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة يدا بيد مع فضل أحدهما على الآخر. ولذا لا يجوز بيع تراب فضة بتراب فضة آخر لجهالة المائلة. ومن ربا النساء فقط مبادلة الذهب بالذهب والفضة بالفضة واليورو باليورو مثلاً بمثل مع تأخير أحدهما] كمائة يوروا نقداً بمائة يوروا إلى أجل، لا إن كان سلفاً وكان التفع للمتسلف فحائز. [و] من ربا النساء [صرف] أي بيع [الذهب بالفضة أو أحدهما بالفلوس، أو فلوس من نوع بفلوس من نوع آخر] كالليورو بالدولار [مع تأخير أحدهما، فلا يجوز الصرف إلا مناجزة] دون تأخير [وإلا كان ربا النساء].

ويجوز بيع شيء بمائتي يوروا نقداً ومائتين وعشرين مثلاً إلى أجل، لأن الأجل له قيمة في البيع، وذلك لأنه إذا باع البائع بضاعته نقداً فقد أخذ ثمنها فيستمتع به. أما إذا باع إلى أجل فقد حرّم بضاعته لأخذ المشتري إيّاه، وقد حرّم ثمنها أيضاً إلى انتهاء الأجل، فعوض ذلك بارتفاع الثمن. وكذلك يجوز أن يُباع ما قيمته مائتا يوروا بمائتين وعشرين نقداً.

<sup>7</sup> عن أبي سعيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر فقال ما هذا التمر من تمرنا فقال الرجل يا رسول الله بغنا تمرنا صاعين بصاع من هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الرّبّا فرّدوه ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا، رواه مسلم.

<sup>8</sup> عن سعد بن وقاص قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يُسأل عن اشتراء التمر بالرطب فقال لمن حوله أينقص الرطب إذا يبس؟ قالوا نعم فبهى عن ذلك، رواه أحمد وأبو داود.

<sup>9</sup> عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تُباع الشاة باللحم، رواه البيهقي.

وقد يُقال: فما الفرق إذاً بين البيع الذي هو حلال وبين الربا الذي هو حرام؟ فإن أخذ من أحد مائتا يورو دينا فقد حرم من الانتفاع به كما حُرِّمَ البائع من الانتفاع ببضاعته ومن ثمنها إذا باعها إلى أجل، فلم لا يجوز لرب الدين أن يأخذ من المدين مائتين وعشرين عند الأجل كما أن البائع باع ببضاعته التي يبيعها مائتين نقداً مائتين وعشرين إلى أجل؟ ولم لا يجوز أن يُباعَ مائتا يورو بمائتين وعشرين نقداً، مع أن للبائع أن يبيع ما قيمته مائتان مائتين وعشرين نقداً؟ هكذا اعترض الكافرون على حكم الله مجادلين فيه، فأحلوا الربا وأكلوه، فقال الله تعالى: ﴿ذلك﴾ أي العذاب الواقع بهم يوم القيامة ﴿بأنهم﴾ قالوا إنما البيع مثل الربا ﴿فكلٌّ منها حلالٌ﴾، ولكن فرّق الله بينهما في الحكم ﴿وأحلَّ اللهُ البيعَ وحرم الربا﴾ ويحكم الله ما يريد.

[ومن ربا النساء فقط يبيع طعاماً بطعام إلى أجل، كان من جنسه أو غيره، كان مما يُدخَرُ] كالشعير [أو لا] كالبطيخ [فذلك حرامٌ]. ولا بأس ببيع ما لا يدخَرُ من الطعام كالفواكه والبقول] هو ما يخرج من أصله كالخس [والخضِر] وهو ما يخرج من فرع أصله كالبنَدُورَة [مُتَّفَاضِلاً] وإن كان من جنس واحد، يدا بيد. وكذلك ما يُدخَرُ من الفواكه اليابسة] كالجُوزِ واللُّوزِ [على المشهور] فليس في جميع ذلك إلا ربا النساء.

[ومن ابتاع طعاماً] ربوياً أم لا [موزوناً كان أو مكيلاً أو معدوداً] فلا يجوز له بيعه قبل أن يقبضه<sup>10</sup> لأنه لا يَمُكُّهُ إلا بالقبض بخلاف الجُزاف] على المشهور، وهو ما جُمِلَ قدره [فَيَتَمُّ بالعقد فجاز بيعه قبل قبضه] فليس فيه تَوْفِيَةٌ زائدة على ذلك. فلو تَلَفَ قبل القبض كان ضمانه من المشتري. [وكذلك في الحرمة كلُّ إدام وشرابٍ إلا الماء والأدوية] كعسل يركب مع غيره [والزرائع التي لا تُعَصَّرُ زَيْتًا] ولا تُؤكَلُ كحب الفجل الأبيض، [فلا يدخل ذلك في الطعام الذي يَحْرُمُ بيعه قبل قبضه، ولا فيما يحرم من التفاضل في الجنس الواحد منه أيضاً].

<sup>10</sup> عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاماً بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه، رواه أحمد وأبو داود.

[*Allâh* le Très-Haut a dit : {*Allâh* a autorisé la vente et a interdit le *ribâ*}. La vente est le transfert de possession en échange d'une contrepartie. Elle advient par la formulation orale et par tout ce qui traduit le consentement] comme l'échange du prix et de la marchandise [et même si les deux contractants ne se sont pas encore séparés<sup>11</sup>] selon le *machhûr* ; aucun des deux ne peut l'annuler après sa conclusion. [Quant au *ribâ* au sens linguistique, c'est l'augmentation, et au sens terminologique du *fiqh*, une sorte de vente qu'*Allâh* a interdit. C'est l'un des plus grands péchés<sup>12</sup>] ; il incombe donc à celui qui a pris plus que son capital de rendre le supplément à son propriétaire si c'est possible<sup>13</sup>. Sinon, il en fera aumône en son nom. L'Envoyé d'*Allâh*, bénédiction et salut d'*Allâh* sur lui, a dit : « l'or contre l'or, l'argent contre l'argent, le blé contre le blé, l'orge contre l'orge, les dattes contre les dattes, et le sel contre le sel, à quantité égale, de main à main] c'est-à-dire qu'on saisi chaque bien échangé sans délai, [et celui qui a augmenté ou demandé qu'on augmente aura fait du *ribâ*, sans qu'il n'y ait de différence entre celui qui reçoit et celui qui donne<sup>14</sup>. » Le *ribâ* de la *jâhiliyyah* (époque de l'ignorance préislamique) concernait la dette ; quand

---

<sup>11</sup> *Ibn 'Oumar* relate que le Prophète, bénédiction et salut d'*Allâh* sur lui, a dit : « chacun des deux contractants a le choix de contraindre son partenaire à résilier tant qu'ils ne se sont pas séparés, sauf la vente où l'on spécifie le droit de résilier. » Rapporté par *Mâlik*. Il a dit à sa suite : cela n'est pas chez nous une chose connue ni une pratique usitée. L'*imâm* a donc fait prévaloir la pratique des gens d'*Almadînah* sur le *hadîth*.

<sup>12</sup> *Abôu hourayrah* relate que l'Envoyé d'*Allâh*, bénédiction et salut d'*Allâh* sur lui, a dit : « évitez les sept perditions. Ils dirent : ô Envoyé d'*Allâh* quelles sont-elles ? Il dit : donner à *Allâh* des associés, la sorcellerie, tuer l'âme qu'*Allâh* a rendue sacrée sauf de bon droit, consommer le *ribâ*, consommer les biens de l'orphelin, se détourner le jour de l'assaut, calomnier les femmes libres distraites et croyantes. » *Mouftafaq 'alayhi*.

<sup>13</sup> Dans la '*Outbiyyah*, septième livre *jâmi'* au sujet de l'argent *halâl* mélangé à du *harâm* : « *ibn Alqâsim* a dit : *Mâlik* a dit : *ibn Hourmouz* à dit : c'est étonnant qu'un homme qu'*Allâh* a pourvu d'un bien licite se l'interdise à cause d'un faible intérêt en prétendant que cela le rend totalement interdit. » *Mouhammad ibn Rouchd* a dit dans *Albayân* : « on ne doit pas le comprendre selon son sens apparent, c'est-à-dire qu'il lui est totalement interdit et que rien ne lui en est permis, car ce qu'il lui incombe à son sujet par le consensus des savants est de rendre l'intérêt résultant du *ribâ* à celui duquel il l'a pris, et il lui est ensuite bon dans sa totalité parce qu'*Allâh* puissant et majestueux a dit : {si vous vous repentez, ce qui vous revient est votre capital. Vous ne faites pas injustice et on ne vous fait pas injustice}. Mais le sens de sa parole : en prétendant que cela le rend totalement interdit, c'est-à-dire en prétendant que cela le rend comme totalement interdit, par le fait qu'il n'est pas permis qu'il en consomme quoi que se soit jusqu'à ce qu'il rende ce qu'il contient comme intérêt, car s'il en consomme avant de rendre ce qu'il contient comme intérêt, il aura certes consommé une partie de l'intérêt car il est mélangé à tout l'argent et qu'il s'y propage. De même, selon cet avis, il n'est permis à personne de faire une transaction avec lui dans cela ni d'en accepter de lui un présent, car s'il fait une transaction avec lui, il aura fait avec lui une transaction dans une partie du *harâm*, puisqu'il se propage dans l'argent. Cela est l'avis d'*ibn Wahb* parmi les compagnons de *Mâlik*. C'est une préférence qui n'est pas basée sur l'analogie car il est redevable de l'intérêt sans qu'il ne soit en relation avec l'argent par le fait qu'il s'y propage. Et si on prend en compte ce qu'implique le *qiyâs*, il est permis de faire des transactions avec lui dans cela et d'accepter son présent et c'est l'avis d'*ibn Alqâsim*. *Asbagh* a interdit qu'on fasse des transactions avec lui en cela, qu'on accepte ses cadeaux et ses présents. Il a dit que celui qui fait cela doit obligatoirement faire aumône de tout ce qu'il a pris, et c'est un avis marginal non basé sur l'analogie et c'est *Allâh* qui prédispose au bien. » *Ibn Rouchd* a fait prévaloir l'avis l'*ibn Alqâsim* pour avoir fait l'analogie de l'intérêt avec une dette par exemple à cause de la '*illah* (cause) qu'on est redevable des deux. Il a invalidé les avis d'*ibn Wahb* et *Asbagh* à cause du consensus sur l'obligation de rendre l'intérêt et qu'il ne se propage pas dans l'argent. Il n'est donc pas valable de faire l'analogie entre l'argent soumis à l'intérêt et l'eau impure à cause de la '*illah* de la propagation comme si l'on disait par exemple qu'*ibn Wahb* considère que l'argent se purifie si on en enlève l'intérêt de même que l'eau se purifie si on en enlève l'impureté, ou que l'on dise qu'*Asbagh* considère que l'argent mélangé à l'intérêt est interdit, de même qu'il est interdit d'utiliser l'eau modifiée par l'impureté.

<sup>14</sup> Rapporté par *Mousslim* d'*abôu Sa'id alkhoudriyy*.

son terme arrivait et que le débiteur ne la remboursait pas, le créancier la retardait à un délai ultérieur à condition que le débiteur augmente le montant de la dette.

Il est également interdit à notre époque de faire du *ribâ* avec les *foulôus*] c'est-à-dire toute monnaie qui n'est ni de l'or ni de l'argent, comme les euros lorsqu'on les échange contre d'autres euros [par analogie (*qiyâs*) avec l'or et l'argent] car la raison ('*illah*) de l'interdiction du *ribâ* pour eux deux est qu'ils sont le plus souvent utilisés pour payer (*ghalabatou ththamaniyyah*) selon le *machhôur* dans l'école de l'*imâm Mâlik*. Il est également dit que c'est de pouvoir payer avec (*mouṭlaqou ththamaniyyah*). C'est pour cela que l'*imâm Mâlik* a réprouvé le *ribâ* dans les *foulôus*, car ce qui était le plus fréquemment utilisé comme monnaie par les gens dans les transactions à son époque était l'or et l'argent. Il n'a donc pas décrété l'interdiction du *ribâ* dans les *foulôus* à cause de l'absence de la '*illah* l'impliquant dans ceux-ci. Il n'a pas non plus décrété l'*ibâḥah* (permission sans réprobation) à cause de l'avis disant que la '*illah* du *ribâ* est *mouṭlaqou ththamaniyyah*. Il a donc adopté une position intermédiaire en prenant en compte les deux '*illah* à la fois et a décrété la réprobation du *ribâ* dans les *foulôus*. Par contre à notre époque le *ribâ* dans les *foulôus* est interdit car ils sont devenus la monnaie dominante dans les transactions.

[Certaines sortes de nourriture sont sujettes au *ribâ* comme le blé, l'orge] qui sont mentionnés dans le *ḥadīth* précédent, [et que les grains qu'on leur assimile par analogie] qui sont le *soult* (l'orge nue), le *dhourah* (sorgho et maïs), le mil, le riz, ainsi que les] sept [légumineuses], qui sont les fèves, les pois chiches, les petits pois, les lupins, les haricots, les lentilles et les gesses, [et les dattes et ce qu'on leur assimile par analogie comme les raisins secs, et ainsi que la viande ; cela en prenant en compte la '*illah* les réunissant qui est l'*iqtiyât*] le *qôut* est l'aliment de base pour l'homme [et l'*iddikhâr* (ce qui se conserve). De même, le *ribâ* est interdit dans les condiments (*idâm*)] qui sont ce qui assaisonne le *qôut* [comme le sel] mentionné dans le *ḥadīth* [et ce qu'on lui assimile par analogie] comme l'ail, l'oignon et le piment. [Il n'est donc pas permis de vendre un aliment d'une sorte donnée contre un aliment de la même sorte, si ce n'est en quantité égale] en poids ou en mesure [de main à main. Il en est de même pour les boissons] comme le miel ou le vinaigre, [sauf l'eau] qu'on peut vendre en quantité différente et à terme. [Il n'y aura pas de mal à vendre des sortes différentes en quantité différente de main à main<sup>15</sup>.

Le blé, l'orge, le *soult* sont comme une seule sorte dans la *zakâh* et dans ce qui est permis ou interdit comme transactions<sup>16</sup>] il est permis de vendre l'un des deux en échange de l'autre à quantité égale avec paiement comptant, sinon c'est interdit. [L'avis de *Mâlik* a divergé concernant les sortes de légumineuses, le *machhôur* est qu'elles sont pour les ventes des sortes différentes, par contre son avis ne diverge pas dans la *zakâh* : elles ne constituent qu'une seule sorte. Les différentes variétés de raisins secs] comme le noir et le rouge [sont une seule sorte. Il est permis de vendre une sorte pour une autre à quantité égale seulement. Il n'est pas permis de vendre du raisin sec contre du frais, ni en quantité égale, ni en quantité différente] car il n'est pas possible de déterminer s'ils sont équivalents, car le raisin frais une fois sec peut être

<sup>15</sup> 'Oubâdah ibn Assâmit relate que le Prophète, bénédiction et salut d'*Allâh* sur lui, a dit : « quand ces sortes diffèrent, vendez comme vous voulez si vous le faites de main en main. » Rapporté par *Mousslim* et *Aḥmad*.

<sup>16</sup> *Ma'mar ibn 'abd Allâh* envoya son esclave avec un *ṣâ'* de blé et lui dit : vends-le puis achète de l'orge. L'esclave partit donc, acheta un *ṣa'* et un peu plus que le *ṣa'*, lorsqu'il vint à *Ma'mar*, il l'en informa, *Ma'mar* lui dit : pourquoi as-tu fais cela ? Pars et rend-le lui et ne prend qu'une quantité égale. Il dit : notre nourriture était à cette époque l'orge. On dit alors que ce n'est pas la même sorte. Il dit : j'ai peur ça lui ressemble. Rapporté par *Mousslim*. C'est-à-dire : j'ai peur puisque ça lui ressemble que ce soit comme la même sorte.

soit supérieur au raisin sec en quantité, soit inférieur soit égal, et si l'on ignore qu'ils sont équivalents, c'est comme être sûr qu'ils sont de quantité différente, et ce n'est donc pas permis. [Les différentes variétés de dattes ne sont qu'une sorte<sup>17</sup>. Il n'est pas permis de les vendre contre des dattes fraîches<sup>18</sup>. La viande du bétail et des animaux sauvages est une sorte. Toutes les viandes d'oiseaux sont une sorte. Toutes les viandes d'animaux aquatiques sont une sorte. Il n'est pas permis de vendre la viande d'un animal abattu contre un animal vivant de la même sorte<sup>19</sup>], car la différence de quantité est certaine. [La graisse d'une sorte d'animal est comme sa viande.

Tous les laits sont une sorte.] Il n'est donc pas permis de les vendre en quantité différente, et c'est permis en quantité égale. [Les variétés de fromages sont une sorte ; il est permis de vendre un fromage contre un autre en quantité égale, du moment que l'un n'est pas sec et l'autre frais, à cause de la certitude de la *mouzâbanah*] c'est-à-dire que l'un soit en plus grande quantité que l'autre, car ils sont tous deux faits de lait, et la différence de sa quantité n'est pas permise. [Les variétés de beurre sont une sorte également], on dit donc à leur sujet la même chose que pour le fromage. [Il n'est pas permis de vendre l'une de ces trois sortes contre une autre, à cause de la *mouzâbanah* qui implique la différence de quantité] et que cette vente soit du *ribâ*.

[Le *ribâ* est de deux sortes : le *ribâ* du *fadl*, c'est-à-dire de l'augmentation, et le *ribâ* du *nasâ'*, c'est-à-dire de l'échéance, qui sont tous deux présents dans le *ribâ* de la *jâhiliyyah*, et interdits également dans les aliments évoqués précédemment. L'exemple du *ribâ* du *fadl* seulement, est de vendre de l'or contre de l'or ou de l'argent contre de l'argent main en main alors que l'un des deux est en quantité supérieure à l'autre. C'est pour cela qu'il n'est pas permis de vendre une terre contenant de l'argent contre une autre terre en contenant également car l'équivalence entre les deux est ignorée. L'exemple du *ribâ* du *nasâ'* seulement, est l'échange d'or contre de l'or, d'argent contre de l'argent, d'euros contre des euros, cela à quantité égale, mais avec le retard de l'un deux], comme cent euros comptant contre cent à échéance] ; mais non si c'est un prêt et que celui qui en profite est le débiteur, c'est alors permis [et] il fait également partie du *ribâ* du *nasâ'* seulement [le *sarf* qui est l'échange de l'or contre l'argent ou l'un des deux contre des *foulôus*, ou des *foulôus* d'une sorte contre des *foulôus* d'une autre] comme des euros avec des dollars [alors que le paiement de l'un des deux est différé, le *sarf* n'est donc permis que comptant] sans échéance [sinon ce sera du *ribâ* de *nasâ'*.]

Il est permis de vendre une chose deux cent euros comptant ou deux cents vingt euros à échéance, car le délai a une valeur marchande, car si le vendeur vend sa marchandise comptant, il prend possession de son prix et peut en disposer. Par contre, s'il vend à échéance, il est privé de sa marchandise puisque l'acheteur la prend, et privé de son prix également, jusqu'au terme de l'échéance ; il compense donc cela en augmentant le prix. De même, il est permis de vendre ce dont la valeur de deux cent euros pour deux cent vingt euros comptant. On peut donc se demander : quelle est la différence entre la vente qui est licite et le *ribâ* qui est interdit ? Car si on empreinte à

<sup>17</sup> *Abôu Sa'îd* rapporte qu'on apporta à l'Envoyé d'*Allâh*, bénédiction et salut d'*Allâh* sur lui, des dattes. Il dit : ce ne sont pas de nos dattes. L'homme dit : ô Envoyé d'*Allâh*, nous avons vendu deux *sâ'* de nos dattes contre un *sâ'* de celles-ci. L'Envoyé d'*Allâh*, bénédiction et salut d'*Allâh* sur lui, dit alors : c'est du *ribâ*. Rendez-le puis vendez nos dattes et achetez-nous de celles-là. Rapporté par *Mousslim*.

<sup>18</sup> *Sa'îd ibn Waqqâs* a dit : « j'ai entendu qu'on questionnait le Prophète, bénédiction et salut d'*Allâh* sur lui, sur la vente de dattes mûres contre des fraîches, il dit alors à ceux autour de lui : est-ce que les fraîches diminuent lorsqu'elles sèchent ? Ils dirent : oui. Il interdit alors cela. » Rapporté par *Ahmad* et *abôu Dâwôud*.

<sup>19</sup> *Samrah* relate que le prophète, bénédiction et salut d'*Allâh* sur lui, interdit qu'on vende une *châh* contre de la viande. Rapporté par *Albayhaqiyy*.

quelqu'un deux cent euros en tant que dette, il ne peut en disposer au même titre que le vendeur ne peut disposer ni de sa marchandise ni de son prix s'il l'a vend à échéance. Pourquoi n'est-il pas permis au créancier de prendre au débiteur deux cent vingt euros lorsque vient l'échéance de la dette, comme il est permis au vendeur de vendre une marchandise deux cent vingt euros à échéance alors qu'il la vend deux cent euros comptant ? Et pourquoi n'est-il pas permis d'échanger deux-cent euros contre deux cent vingt comptant alors que le vendeur peut vendre comptant à deux cent vingt euros ce dont la valeur est de deux cent euros ? C'est ainsi que les mécréants ont contesté le décret divin en polémiquant à son sujet, permirent le *ribâ* et le consommèrent. *Allâh* le Très-Haut a dit : {et cela} c'est-à-dire le châtiment s'abattant sur eux le jour de la résurrection {parce qu'ils ont dit : certes la vente est comme le *ribâ*} ils sont donc tout deux permis, alors qu'*Allâh* les a différenciés dans leurs statuts, {et *Allâh* a permis la vente et a interdit le *ribâ*}, et *Allâh* décrète ce qu'il veut.

[On citera comme exemple du *ribâ* du *nasâ'* seulement la vente de nourriture contre de la nourriture à échéance, qu'elle soit d'une même sorte ou de sortes différentes, que ce soit de ce dont on fait des réserves] comme l'orge [ou non] comme les pastèques [cela est interdit. Il n'y a pas de mal à vendre la nourriture dont on ne fait pas de réserve comme les fruits, les *bouqôul*] ce qui sort directement de la graine, comme la salade [et les *khoudar*] ce qui n'en sort pas directement, comme les tomates [en quantité différentes, même de même sorte, à condition que ce soit de main à main, de même que les fruits secs que l'on conserve] comme les noix et les amandes [selon le *machhôur*] et tout cela n'est concerné que par le *ribâ* du *nasâ'*.

[Celui qui achète de la nourriture] qu'elle soit sujette au *ribâ* ou non [pesée, mesurée ou dénombrée, n'a pas le droit de la vendre avant le *qabd* (prise en main)<sup>20</sup> car sa possession ne devient complète que par le *qabd*, contrairement au *jouzâf*] selon le *machhôur*, qui est ce dont la quantité exacte est ignorée [car sa possession devient complète dès le contrat, et c'est donc permis de le vendre avant le *qabd*] sans rien nécessiter de supplémentaire ; s'il est détruit avant le *qabd*, son *damân* (garantie) incombe à l'acheteur. [Il en est de même quant à l'interdiction pour tout condiment et boisson, sauf l'eau et les médicaments] comme le miel mélangé à autre chose [et les graines dont on n'extrait pas d'huile] et que l'on ne mange pas telles les graines de radis blanc, [cela ne rentre pas dans la nourriture qu'il est interdit de vendre avant de l'avoir en main, ni dans ce qu'il est interdit de vendre en quantité différente d'une même sorte.

---

<sup>20</sup> *Ibn 'Oumar* relate que l'Envoyé d'*Allâh*, bénédiction et salut d'*Allâh*, a dit : « celui qui achète un aliment mesuré ou pesé, qu'il ne le vende pas avant de l'avoir en main. » Rapporté par *Ahmad* et *abôu Dâwôud*.